الأَخْطَاءُ التّاريخِيَّةُ في عَمَلِيَّةِ التَّفْسِيرِ وَأَثَرُهافي المَعَارِفِ الدِّينِيَّةِ

عرض موجز للنظرية الصحيحة في فهم القرآن

أ.د. الشيخ طلال الحسن

جامعة المصطفى العالمية

فحوى البحث

البحث عرض موجز للنظرية الصحيحة في فهم القرآن الكريم من خلال بسط المناهج التفسيرية والتأويلية التي اتخذها المفسرون، القدامى منهم والمحدثون، من أجل تقريب معنى الآيات البينات الى معارف وسمّوا تلك المناهج باسماء افترضوها مسبقاً من قبيل: تفسير القرآن بالقرآن، أو التفسير بالمـــأثور، وما الى ذلك.

ولم يستعمل سماحة الشيخ الباحث طريقة التقسيم على فصول والفصول على مباحث، أو ترقيم العنوانات الجانبية حفظا منه لوحدة الموضوع وتحاشيا للوقوع في الاستطراد.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على النبي الخاتم محمد الأمين وآله الطيبين الطاهرين.

توطئة:

ينبغي أولاً أنّ أُسجّل شكري وامتناني لجميع الأعلام والعاملين في الحقول القرآنية، من الماضين والمعاصرين، فإنهم قد تركوا لنا تراثاً ثرياً في مجال التفسير وعلوم القرآن، وكفى بهم أن يكونوا من حملة القرآن، وقد جاء في الخبر عن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله: حملة القرآن عُرفاء أهل الجنة)[1].

وقد لاحظت -بقدر المكنة- تراثنا التفسيري وما كتبوه في علوم القرآن به حاجة إلى مراجعات كثيرة، ولذلك أحببت التنويه بأن جميع ما سأذكره من نقد للعملية التفسيرية وما واكبته من أخطاء تاريخية -التي جعلت نتاجها موصوفاً بأمرين واضحين، هما: الأول: قلّة الإبداع وكثرة التكرار والاجترار، والثاني: الانحياز والتخندق -لا أريد بها الإساءة إلى أحدٍ أو التقليل من شأنه العلمي، فنحن أقلّ من ذلك، فضلاً عن كوننا لا نستغني عن نتاجاتهم العلمية، فهي الموائد الغنية بالعلم والمعلومات، وكفاها شرفاً أن تكون سائرة في فهم القرآن الكريم، الكتاب الموحى به الى المعصوم، والذي لنا الشرف والفخر أن نكون في خدمته وطوعَ أمره.

المدخل:

إنّ الدراسات النقدية، على أهميتها المعرفية، وضرورتها المنهجية، وبُعدِها التنموي للفكر والانفتاح على الآخر، لا تلقى، في الغالب، قبولاً في الأوساط العلمية الدينية، فإنّ الثقافة السائدة في الأوساط الدينية -العلمية والعملية- هي ثقافة التلقين، وليست ثقافة الرصد والنقد، إلاّ في حدود ضيّقة تفرضها الصنعة العلمية، كما في البحوث الفقهية، وضمن حدود معلومة، وأما في البحوث الأخرى، العقيدة والفلسفة والتفسير، فإنها تعاني أكثر من الجمود

(١) الأصول من الكافي، للشيخ الكليني: ج ٢ ص ٦٠٦ ح ١١.

والانحصار ضمن مدارس متخندقة، فيكون الحراك العلمي ضمن تلك الدوائر الضيّقة، وفي الغالب نجد أنّ طلبة كلّ عالم مشهور لا ينتجون شيئاً أكثر من تكريس النتاج التلقيني الواصل إليهم عن طريق أساتذتهم، فتلامذة السيد الخوئي رحمه الله على مستوى الفقه- في الغالب -يدورون حول تلقينات أُستاذهم، وتلامذة الشهيد الصدر رحمه الله على مستوى علم الأصول لا يملكون شيئاً مميّزاً عن التلقين الصدري، وتلامذة السيد العلامة الطبأطبائي رحمه الله أيضاً هم الآخرون لا يملكون شيئاً مميّزاً عن التلقينات الطبأطبائية، والصورة موروثة ومكرورة، فإنّ استمرار حاكمية الفلسفة المشائية وفلسفة الحكمة المتعالية في أوساطنا الإسلامية دليل واضح على التلقينية والتبعية، مع أنهم لم يأتوا بغير نتاج بشري، ليس وحيانياً، وليس معصوماً، ولكن ما زالت عقول الكثير منا أرسطية أو صدرائية وأحياناً سهرورية، لأننا تربينا في بيئة تلقينية.

وهذا على مستوى العقيدة والفكر والفلسفة، وأما على مستوى فهم النص الوحياني، وهو القرآن الكريم، فإنّ التلقين فيها يشكّل حضوراً صارخاً، ويكفينا شاهداً تاريخياً على ذلك هو الكمّ الهائل من النقولات والاجترارات بين أهم المصنفات التفسيرية، وعلى سبيل المثال تجد كتاب (التبيان في تفسير القرآن) للشيخ الطوسي مجرد إعادة صياغات لتفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، مع تعديلات مذهبية[٢]، وهكذا تجد كتاب (مجمع البيان في تفسير القرآن) للشيخ الطبرسي رحمه الله فهو عبارة عن طبعة منقّحة عن كتاب التبيان للشيخ الطوسي، وأما التفاسير الروائية ضمن المذهب الواحد فإنها لا تكاد أن تختلف إلاّ في أغلفتها وأسماء مؤلفيها.

كل هذا جعلنا قوالبَ تُعبّأ فيها نتاجاتٌ مُعدّةٌ سلفاً، وصار عظيمُ همّنا هو كيف نفهم ما يقوله الإعلام، أو

(٢) جدير بالذكر أنّ الشيخ الطوسي رحمه الله هو البطل التاريخي في إعادة الصياغات المتنية، كما هو المعروف عنه في إعادة صياغة الروايات وتحويلها فتاوى.

قل: كيف نفهم ذلك الركام الاجتراري الذي أسموه بالعلم، وإذا أردنا أن نمدح عقلية شخص ما نقول عنه بأنه كان يفهم ما يقوله ابنُ سينا[٣]، وكأنّ الكمال العلمي والنضج الفكري هو أن نفهم ما يقوله الآخرون!. أما النقد أو التجديد فذلك جملة ناقصة لا معنى لها، فضلاً عن كونه في نظر البعض يشكّل مروقاً عن الدين!. إنه فنّ التلقين!. والتقوقع في القوالب الجاهزة، التي جعلتنا نقضي عقوداً من أعمارنا في فهم كلمات الشرح وشرح الشرح، وأما المتون الوحيانية والنصّية فقد استبدلت بمتونٍ صارت هي الغاية والهدف!. وفي ضوئها يتحدّد العلم، ويتحدّد الفهم، ويتحدّد المقام العلمي!.

فإذا أردنا أن نمتدح شخصاً في الدراسات القرآنية نقول عنه بأنه يفهم ما يقول السيد العلامة الطبأطبائي!. أما متى نوجّه نقداً لابن سينا أو للسيد العلامة؟. وكيف يتمّ ذلك؟. فهذا ما لم نحصل عليه في أروقتنا العلمية التلقينية، وإذا ما حاولنا ذلك فإننا سوف نغرّد خارج السرب[٤].

إنّ هذه التلقينية هي التي تقف من وراء الحركة البطيئة في ارتقاء العلوم الدينية على مستوى النظرية والتطبيق، وهي التي دعتني الى أن أقف بوجهها في حدود عملي ودراستي وتحقيقاتي في التفسير وعلوم القرآن؛ لأني رفضت أن

(٣) كما في مدح السيد الإمام الخميني لملا صدرا (صدر الدين الشيرازي).

(٤) لا زلت أذكر موقفاً عند دراستي في مرحلة الدكتوراه، حيث قدّمت بحثاً في (حجّية قول المفسرين من الصحابة والتابعين والمعاصرين) لأستاذ مادة التفسير الموضوعي، فأخبرني بأنّ بحثي لا قيمة علمية له، فسألته عن السبب فقال: إنّ السيد الخوئي لا يقبل بشيء اسمه الحجية التفسيرية!!. فقلت له: وما دخل السيد الخوئي في بحثي، وهل السيد الخوئي متخصّص في التفسير الموضوعي حتى نأخذ بقوله، فكتابه (البيان في تفسير القرآن) مزيج من علم الرجال وعلم الأصول، وتفسيره لسورة الفاتحة فقط لا يكفي في جعله متخصّصاً في التفسير وعلوم القرآن، فضلاً عن التفسير الموضوعي، فلم يردّ عليّ ردّاً علمياً، وإنما كان ردّه عملياً، فقد غضب غضباً شديداً ثم وضع على بحثي درجة الرسوب!.

أكون قالباً يُعبّأ فيه ما اجترّه الآخرون، وبهذا النفس الرصدي والتوجّه النقدي قرأت ما استطعت من تراثنا التفسيري واكتشفت أخطاء جسيمة في عملية التفسير، مما حداً بي إلى رصدها ونقدها وعرض البدائل الصحيحة التي نأمل منها الإسهام في الارتقاء بالعملية التفسيرية.

أخطاء تاريخية منهجية في عملية التفسير:

لقد غفلت الأقلام التفسيرية أُموراً مفصلية في رسم المُعطى القرآني، فَهُم قد انطلقوا من أمور لا أصل لها، تفتقر إلى البحث والتحقيق، وهي ما يُمكن تسميتها بالأخطاء المنهجية والتاريخية؛ لأنها تمسّ صُلب العملية التفسيرية أولاً، ولأنها نشأت مع ظهور العملية التفسيرية بمعناها الاصطلاحي ثانياً، وهي كالتالي:

الخطأ التاريخي الأول: (تحديد المنهج والأسلوب التفسيرين سلفاً)

وهو الأمر الذي توارثوه وسلّموا له مقاليد حركتهم التفسيرية، ونعني به تحديد المنهج والأُسلوب التفسيريين في رتبة سابقة على قراءة النصّ قراءة أولية، فتجد بعض الأعاظم منهم يُصرّح في السطور الأولى بأنه سوف ينطلق بمهمته التفسيرية بمعية منهج تفسير القرآن بالقرآن بعد بيان بطلان أو ضعف المناهج الأُخرى[٥]، كما تجد بعض الأعاظم أيضاً يُصرّح بتحديد الأُسلوب التفسيري الذي سوف يعتمده في مهمته التفسيرية في سطوره الأُولى أيضاً.

ولم نعلم الوجه في إلغاء مدخلية النصّ القرآني في تحديد ملامح المنهج والأُسلوب التفسيريين، إنها قراءة قسرية وتطويعية للنصّ القرآني، فالنصّ القرآني هو موضوع العملية التفسيرية والتأويلية معاً، كما أنَّ فهمه هو الهدف الأولي والحقيقي من وراء كل ما يحشده المُفسّر والمؤوِّل للنصّ، ولكننا ـ بحسب تتبعنا ـ وجدنا المتصدّين لفهم القرآن ـ تفسيراً وتأويلاً ـ قد أوقعوا أنفسهم في

(٥) انظر: الميزان في تفسير القرآن، للسيد العلامة محمد حسين الطباطبائي: ج١ ص١١.

إشكاليات خطيرة، يحقّ لنا بأن نصفها بالأخطاء التاريخية التي ما زالت هي الحاكمة في الساحة التفسيرية برغم المحاولات الجادة التي نلمحها من هنا وهناك.

إنَّ أعظم هذه الأخطاء، كنتيجة حتمية، هي تطويعُ النصّ ومحاصرتُه بمنهج أو أُسلوب تفسيري فرضه المُفسّر على النصّ، فشاء النصّ أم أبى سوف يكون مُنقاداً لمعطيات ذلك المنهج وذلك الأُسلوب، وبمقتضى ذلك، سوف يكون النصّ منقاداً لفهم المُفسر لذلك المنهج والأُسلوب التفسيريين!.

الخطأ التاريخي الثاني:
(الاقتصار على منهج تفسيري واحد وأسلوب واحد)

وهو حمل القرآن بما يحمله من عظمة وعمق ووجوه غير متناهية على منهج تفسيري واحد، وبأُسلوب تفسيري واحد، وهذا ما نلاحظه في الأعمّ الأغلب من المصنفات التفسيرية.

إنه خطأ لا يقلّ عن السابق في خطورته المعرفية، حيث النظر إلى ذلك الأُفق الرحب غير المتناهي بعين واحدة ومن خلال ثقب إبرة!.

إنَّ فرض منهج معين -على فرض صحته -بقصد الوصول إلى المُعطى القرآني لهو محاولة قسرية وتطويعية أُخرى للنصّ، حيث سيكون المفسر بين أمرين لا ثالث لهما:

أوّلهما: ترك النصوص التي يقصر المنهج المُفترض عن الوصول لها، وهذا ما نُشاهده بوضوح في تفسير الميزان، فقد اختطّ السيد العلامة رحمه الله لنفسه منهج تفسير القرآن بالقرآن، ولكنه قدس سره قد أوقعه ذلك في ترك نصوص عديدة بلا رؤية تفسيرية واضحة، بل لا تكاد تجد سورة كاملة -لاسيَّما السور الطوال -قد أكمل تفسيرها وفق منهجه، وهنالك شواهد كثيرة على ذلك[٦].

(٦) من قبيل أنه قد فسرَّ آية (٨) إلى (٢٠) من سورة البقرة في صفحة واحدة فقط، حيث ذكر سطرين ثم انتقل إلى آية (١٧)، وأتم بقية الصفحة في تفسير أية (١٧) إلى (٢٠)، علماً أنه قدس سره قد نبَّه إلى أنَّ هذه الآيات فيها بيان

حال المنافقين، وأنه سوف يتعرَّض إلى تفصيل القول فيهم في (سورة المنافقون) وغيرها، إلاّ أنه ﷺ عندما مرَّ بموضع الإرجاع في سورة (المنافقون) لم يتعرَّض إلى المضامين الكثيرة التي تناولتها الآيات الآنفة، بل أنه لم يُلفت نظرنا إلى علاقة هذه السورة بتلك الآيات، ولم يُشر لها ولو إشارة بسيطة، حيث اكتفى ﷺ بسرد صفات المنافقين من خلال بيانات سورة (المنافقون) نفسها، وقد ذكر في سورة (المائدة: ٥٢) شيئاً يسيراً، له صلة بالآيات الآنفة أشبه ما يكون بالتنبيه.

جدير بالذكر أنه ﷺ قد تكرَّر منه المرور السريع في موارد عديدة، منها: أنه قد فسر آية (٢١) إلى (٢٥) من نفس السورة في صفحتين ليفتتح بحثاً في الإعجاز في (٣٠) صفحة، ليتحوّل التفسير إلى علوم قرآن، مع أنه نبّه في المقدمة إلى أنه لن يتعرض كثيراً إلى آيات الأحكام لأنها تدخل ضمن البحث الفقهي؛ وأيضاً فسّر آية (٤٩) إلى (٦١) من نفس السورة في أقل من صفحة ونصف، مع أنَّ هذه الآيات الثلاث عشرة تتضمن مباحث عميقة وخطيرة لها صلة وثيقة بالعقيدة، التوحيد والنبوة والمعاد، والجانب الأخلاقي والتربوي، بل إنَّ هذه الآيات تصلح موضوعاتها لكتاب كامل، ومن الواضح أنَّ الموضوع التفسيري لا يكمن في قلّة الصفحات وكثرتها، وإنما في تحقيق تفسيرها من

وما نعتقده أنّه لم يجد منفذاً تفسيرياً قرآنياً لبيانها، فاضطر لتجاوزها، مع أنَّ المطلوب هو تفسير القرآن بالدليل المعتبر، لا أن يُلزم نفسه بمنهج لا يُحقِّق له الهدف، وكأنَّ الهدف من التفسير بمنهج تفسير القرآن بالقرآن ليس هو التفسير نفسه وإنما تطبيق المنهج نفسه.

وجدير بالذكر أيضاً أنَّ هذا النقد ليس موجَّها لمنهج تفسير القرآن بالقرآن بما هو هو، وإنما بما هو مقتصر عليه، ولذلك فهو نقد موجَّه لأيِّ منهج آخر ـ غير المنهج الجامع ـ أُريد الاقتصار عليه، فالكلام الكلام مع من يعتقد بضرورة الالتزام بالمنهج الروائي دون غيره.

وثانيها: هو أن يلوي عُنق تلك النصوص وإمرارها في قالبه المفروض، مُرتكباً بذلك أبشع ما وقعت به العملية التفسيرية، وهو التفسير بالرأي.

عدمه، وهذا ما أردنا التنبه له، حيث مرّت جملة من تلك الآيات دون أن يتعرَّض لها، وما هذا سوى عينة صغيرة، فهنالك عشرات الآيات الأُخرى التي لم يتعرَّض لتفسيرها في الميزان (رضوان الله تعالى عليه).

الخطأ التاريخي الثالث:
(القراءة التجزيئية وتحويل الروايات من التطبيق إلى التفسير)

ونعني بذلك حاكمية النزعة الروائية على عملية التفسير وعدم التفريق بين المهام التفسيرية والمهام التطبيقية للروايات، فالتفسير يمثل جهة مفهومية عامة لا علاقة لها بالمصاديق الخاصة، والتطبيق يمثل جهة مصداقية خاصة لا يُمكن إعمامها، من قبيل قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ﴾ [سورة الكوثر: ١]، فالكوثر هو الخير الكثير، بقطع النظر عن مصاديقه، وهذا هو التفسير، وأما تطبيق المفهوم على بعض مصاديقه، كأن يُقال بأنّ الكوثر هو نهر في الجنة، أو هو السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام فذلك مجرد تطبيقات لا يمكن حصر المفهوم بها.

إنّ مشكلة التطبيقات تكمن في أنها تحوّلت إلى تفاسير، ممّا يعني أنها أصبحت تحدّد وجهة القرآن الكريم، وبالتالي فقد أصبحت تحدّد المراد الإلهي من تلك الآيات، ولذلك اتخذ الكثير من هذه الرؤية الضيقة منطلقاً لتأسيس توجهات دينية، ومذاهب، وفرق، لاسيما بعدما استحكمت النزعة الروائية على التفكير.

إنّ النزعة الروائية تقدم رؤية تجزيئية، وتنظر إلى بُعدٍ واحد، كما هو الحال في الآيات الظاهرة في معنى الجبر، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا ﴾ [سورة النساء: ٧٨]، وأيضاً قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ﴾ [سورة الصافات: ٩٦]، حيث يظهر منها الجبر في الأفعال، فتأسّست الجبرية، في قبال الآيات الموحية بالتفويض، قال تعالى: ﴿ إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [سورة الإنسان: ٣]، وقوله تعالى: ﴿ قَدۡ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَنۡ أَبۡصَرَ فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ عَمِيَ فَعَلَيۡهَاۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِحَفِيظٖ ﴾ [سورة الأنعام: ١٠٤]، وقوله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا

﴿مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٦]، فتأسّس التفـــويض، مع أنّ القراءة الموضوعية، تنتهي إلى الأمر بين الأمرين، حيث مراعاة اختيار الإنسان بمعية توفيق الله تعالى وسلطانه، ولعل قوله تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [سورة النساء: ٧٩]، يُشير إلى ذلك.

وغير ذلك من الموضوعات التي قُرئت قراءة تجزيئية بعيدة عن الموقف القرآني، كما في العصمة وعلم الغيب والشفاعة، وما شابه ذلك.

الخطأ التاريخي الرابع:
(تحكيم الأدوات المعرفية بشكل إفراط أو تفريط)

ومن الأخطاء الأخرى تحكيم الأدوات المعرفية بشكل إفراطي أو تفريطي، فمن يؤمن بالفلسفة ومنهجها العقلي حصراً طوّع النصوص القرآنية لذلك، وتحوّل عنده القرآن بنصوصه المختلفة إلى رؤية عقلية صرفة، ومن يؤمن بالعرفان ومنهجه الإشاري والباطني والكشفي تحوّل عنده القرآن كله إلى بطون، وبطون البطون، بنحوٍ لا محصّل لها، ومن يؤمن بالمنهج اللغوي وظهور اللفظ في معناه الموضوع له لا غير، جرّد القرآن من معانيه العميقة، وسقط في إشكالية التجسيم، كما هو الحال في آيات التشبيه، مع أنّ هذه الأدوات المعرفية ينبغي أن تُحدّد في ضوء الموضوع المبحوث فيه، فإنّ كان الموضوع يتعلق بالأحكام الشرعية فلا دخل للمنهج العقلي والعرفاني في ذلك، حيث اللجوء إلى الظهورات والروايات المفصّلة، وإن كان الموضوع يتعلق بالعقائد نذهب إلى المنهج العقلي، لاسيما في البحوث التوحيدية، وإن كان الموضوع يتعلّق بأمور معنوية ذهبنا إلى المنهج الإشارة ضمن ضوابط وحدود معقولة.

الخطأ التاريخي الخامس:
(غياب الهدف المعرفي تجاه القرآن)

ويكمُن هذا الخطأ في عدم الالتفات إلى أنَّ الهدف المعرفي والشرعي تجاه القرآن هو السعي لفهمه، وليس تفسيره أو تأويله، والفهم كما نراه أوسع دائرة

من التفسير والتأويل، كما سيأتي.

الخطأ التاريخي السادس:

(الزوايا المحدودة والزوايا الضيّقة)

وهو ما وقع فيه جميع المتصدّين لعملية التفسير بلا استثناء، حيث قدّموا نتاجاتهم التفسيرية من خلال زوايا محدودة، بعضها لا يصدق عليها حتى عنوان التفسير الاصطلاحي، وبعضها جامع لأكر خطوات التفسير، وأما في التأويل فحدث ولا حرج.

ونعني بالزوايا المحدودة هو أنهم لم يتعاطوا مع النص القرآني على أنه نص فيه ظاهر وباطن، وأنّ محصلته النهائية هي حصيلة الجمع بين النتاجين التفسيري والتأويلي، فاكتفى الأكثر بالظاهر وسماه تفسيراً وأنه تحقق عنده المراد من النص، مع أنه لا يتحقق منه سوى مستوى الظاهر فيما إذا تطبّق الخطوات الصحيحة التي تندرج ضمن المعنى الاصطلاحي للتفسير، وإلاّ فالكثير منهم اكتفى بزاوية ضيّقة من الزوايا المحدودة.

بمعنى أن المعنى الاصطلاحي للتفسير هو محصلة المعنى الظاهر من النص، وهذا يحتاج إلى ثلاث خطوات أساسية، وهي:

الخطوة الأولى: بيان مفردات النص، وهو ما يسمى عندهم بالتفسير المفرداتي.

الخطوة الثانية: بيان جُملات النص أو آيات النص، وهو ما يسمى عندهم بالتفسير التجزيئي أو المفرداتي أو الجملي.

الخطوة الثالثة: بيان موضوع النص، وهو ما يسمى عندهم بالتفسير الموضوعي.

ولو استقرأنا جميع المصنفات التفسيرية فلن نجد نصاً واحداً قد راعى هذه الخطوات الثلاث، وإنما المعروف هو الاكتفاء بخطوة أو خطوتين، وهذه هي الزوايا الضيقة ضمن الزوايا المحددة.

فالزوايا المحددة هي الاكتفاء بالظاهر أو بالباطن، والزوايا الضيقة هي الاكتفاء بخطوة أو خطوتين من الزوايا المحددة.

وأما في التأويل فالغالب عليهم هو

إلغاء كامل لشيء اسمه ظاهر النص، وكأن التـــأويل يتعلق بموضوع آخر غير النص، ولعل معظم مشاكل فهم النص جاءت من التأويلات؛ لأنها تفتقر للضوابط العلمية، بخلاف عملية التفسير فإنه تخضع لضوابط وقواعد يُطلق عليها: شروط التفسير والمفسّر.

غياب مراتبية النصّ وشرائط فهمه:

وفي ضوء تلك الأخطاء التاريخية غاب البحث في مراتبية النصّ القرآني وشرائط فهمه بوجودها المجموعي، وبمعطياتها كوحدة تركيبية، حيث اقتصرت البحوث على مفاصل الشرائط مُنفردة، مـــــــن المناهج والأساليب والأدوات، من دون الالتفات إلى أنّ هذه المناهج والأساليب الأدوات التفسيرية والتأويلية إنما ينبغي تكريسها في خدمة النصّ القرآني لتحقيق هدفية فهمه، لا تكريس النصّ للمنهج والأُسلوب والأدوات.

آثار الأخطاء التاريخية في عملية التفسير على المعارف الدينية

من خلال ما تقدم من عرض سريع للأخطاء التاريخية يمكن لنا أن نرصد بعض الآثار الخطيرة التي شكّلتها هذه الأخطاء على المعارف الدينية الأساسية، هي: العقيدة والفقه والأخلاق.

فإذا ما تصورنا ما يُحصّله المتكلم المفسّر من نتائج محدودة فرضها عليه منهجه الخاص أو أسلوبه الخاص، اللذان، على أفضل التقادير فيهما، لا ينتجان فهماً واقعياً للنص، وإنما هو فهم يدور تحت مظلة الزوايا المحدودة والزوايا الضيقة، فإنه من البديهي سوف تكون محصلته الفكرية والعقدية مساوية لذلك النتاج المحدود والضيّق.

وفي ضوء هذه المعطيات الفكرية والعقدية الضيقة، التي كان التفسير المحدود سبباً في جزء غير قليل منها، نتج عندنا التكفير والتضليل والتفسيق، وغير ذلك من العبوات الناسفة، والمفرقعات المفزعة، والألغام الكاسحة.

وأما في الفقه، ففي جميع الأحكام الشرعية القرآنية نجد الرؤية الضيقة أو الموقف الآياتي هو الحاكم، مع أنّ الموقف الآياتي -في قبال النظرية القرآنية -ربما

كان يمثل مرحلة تاريخية، وعليه فلابدّ من معرفة الموقف القرآني العام، كما هو الحال في موضوع الكفر والارتداد، ونظام الزوجية (تعدد الزوجات، حقوق المرأة، ضوابط الكفاءة أو التكافؤ، حرية التعبير)، فضلاً عن جزئيات كثيرة تتعلّق بالفن والإعلام وما شابه ذلك.

وأما في الأخلاق فالمسألة وإن كانت لا تبدو مؤثرة بقدر العقيدة والأحكام ولكن الأمر ليس كذلك، فنحن إلى الآن لا يوجد عندنا نظام قرآني أو رؤية قرآنية لأخلاقيات الأبوة والبنوة، وأخلاقيات الزوجية، وأخلاقيات التكافل بين الزوجين، وأخلاقيات تشكيل أصل الأسرة، فالغالب في ذلك هو الرؤى الضيقة، وكثيراً ما تتشكل الأسرة عندنا تبعاً للحاجات الجنسية، كما تتشكّل الأسر في عالم غير الإنسان، مع أن القرآن يفرض في بناء الزوجية الوحدة النفسية بين الزوجين، قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا ﴾ [سورة النحل: ٧٢]، على تفصيل ليس هذا موضع بيانه.

إنّ الكم الهائل من الأبنية العقائدية والتشريعية والأخلاقية لم تتجلّ فيها الرؤية القرآنية، ولذلك جاءت بتراء عرجاء، تحمل تناقضاتها في أرحامها، وتواجه عصفاً شديداً من تمحّلات الحداثـــويين، الذين هم في الغالب يفتقرون للرؤيتين معاً، أعني: الموقف القرآني، والموقف الآياتي، فلا هم كلاسيكيون يدورون في أفق الزوايا المحدودة والزوايا الضيقة، ولا هم قرآنيون بالمعنى المطلوب، ومما لا ريب فيه أنّ كثيراً من مقولات الحداثويين سببها هو ما اصطدموا به من النتاجات التفسيرية المحدودة والضيقة، ولو أنهم عثروا على نتاج واحد يتعرّض للرؤية القرآنية الجامعة لارتفعت عندهم الكثير من شبهاتِهم وتساؤلاتِهم.

وقد عانى الحداثويون من سيول التكفير والتضليل والتفسيق، ففرّ شطر منهم، وكمُن شطر آخر، وترك شطر آخر ما كان عليه، لشدة ما أصابهم من الحيف والإحباط واليأس، علماً بأنّ المشكلة الحقيقية لا تكمن في الحداثويين؛ لأنهم

يمثلون ردّ الفعل، وإنما المشكلة الحقيقية تكمن في الكلاسيكيين؛ لأنهم الفعل، ولأنهم البؤر المولّدة للإشكاليات التاريخية، ولأنهم عاشوا وما زالوا يعتاشون على تلك الأخطاء التاريخية.

جدير بالذكر أنّ هذه الأخطاء التاريخية الواقعة في عملية التفسير قد وقع ضعفُها في علم الحديث، وربما تتاح فرصة أخرى للكشف عن تلك الأخطاء القاتلة، وعن ركام الزيف والتزييف الذي لا زال ينخر في عقولنا وقلوبنا ووجداننا، ويحوّلنا من إنسان حيّ مفكّر ومبدع ومنتج، إلى إنسان متقوقع متآكل ومتحجّر.

النظرية الصحيحة في فهم القرآن:

فيما نعتقده أنّ النظرية الصحيحة في فهم القرآن، والتي ستكفل لنا الخروج من انتكاسات الأخطاء التاريخية، وتجعلنا نعيش وحيانية النصوص القرآنية، وتسلّحنا برؤية قرآنية جامعة تسقط أمامها الرهانات الخاطئة والتزييف التاريخي والبعثرة المعاصرة، تكمن في خطوتين عامتين، هما:

الخطوة الأولى: الخروج من الزوايا المحدودة في قراءة النص، والنظر إليه بصفته يمثل مستويين، الظاهر والباطن، وعلينا الوصول إلى الرؤية الجامعة.

الخطوة الثانية: الخروج من الزوايا الضيقة التي تحصر التفسير بالمفردات أو بفهم الآيات والجمل.

فلابدّ أن نخرج برؤية تفسيرية جامعة، أي: محصلة: (تفسير المفردة، وتفسير الجملة، وتفسير الموضوع)، ثم الخروج برؤية تأويلية جامعة، أي: محصلة: (تأويل المفردة، تأويل الجملة، وتأويل الموضوع).

ثم إتباع نظام فني دقيق للمزج بين النتاجين التفسيري الجامع والتأويلي الجامع للوصول إلى مرتبة فهم النص، فإنّ فهم النص هو محصلة النتاجين التفسيري الجامع والتأويلي الجامع.

أهمية البحث في مراتب فهم القرآن:

تكمنُ أهميةُ البحث في:

١. إبراز مُفردة الفَهم في قبال التفسير والتأويل، وبيانِ تدرّج مراتب فهم القرآن في ضوء العقل والقرآن

والسنة، مع التركيز على العلاقة الوثيقة بينَ مراتبِ الفهمِ وشرائطهِ المختلفة.

٢. إعطاء مفهوم الفَهم المساحة المعرفية المناسبة له.

٣. إثبات فَهمِ القرآنِ الكريمِ بمراتب، من خلال حيثيات مختلفة كما تقدّم (النص والقارئ والأدوات).

٤. مزج النتاجين التفسيري والتأويلي وصـــــولاً إلى أشرف مراتب فهم القرآن الكريم، والذي يمثل الهدف الأقصى في المرتبة العلمية لا العملية.

٥. إبراز الأخطاء التاريخية التي مرّت بها العملية التفسيرية، التي تقدم بيانها.

الفصل الأول/

المبحث الثاني:

تحديد المراد من مفردات البحث:

مفردة الفهم لغة واصطلاحاً:

اعتنى المهتمون بالعلمية التفسيرية وعلوم القرآن بمفردة الفهم من دون أن يلحظوا خصوصية فيها خارج إطار التفسير، أو خارج إطار التأويل؛ ولذلك يغلب مجيؤها في مورد التفسير أو في مورد التأويل بنحو من الترادف، وظنَّ الكثير منهم أنَّ الفهم يندرج ضمن ذلك، فكانوا يُطلقون كلمة الفهم ويُريدون بها التفسير[٧]، وتارة يُطلقونها

(٧) انظر: (فهم القرآن ومعانيه، لأبي عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي). فهو لم يستعمل كلمة (فهم القرآن) إلا في عنوان الكتاب لينتقل بعدها إلى كلمة التفسير؛ وانظر أيضاً: (فهم القرآن... دراسة شاملة في رؤى الإمام الخميني المنهجية في فهم وتفسير القرآن)؛ جواد علي كسَّار؛ وأيضاً: انظر: (فهم القرآن الحكيم... التفسير الواضح حسب ترتيب النزول)، للدكتور محمد عابد الجابري؛ حيث تجد ذلك واضحاً في عنوان هذين الكتابين معاً فضلاً عمَّا جاء في متنهما؛ حتى أنَّ الذين تصدّوا لنقد الجابري في كتابه هذا قد خلطوا بين الفهم والتفسير؛ انظر: (الجابري وتفسيره فهم القرآن الحكيم)، مقالة للدكتور أحمد بوعود، منشورة في موقع: (ملتقى أهل التفسير... مركز تفسير للدراسات القرآنية)؛ حتى أنّ الزركشي قد استعمل مفردة الفهم في موضع التفسير وتعريفه، حيث يقول الزركشي: (التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمدﷺ، وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو...). «البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد

ويريدون بها التأويل؛ مع أنَّ المسألة ليست كذلك، كما سيتضح.

الفهم لغـــة: هو المعرفة والتعقّل، فتقول: فهمت الشيء يعني عرفته، أو عقلته[٨]؛ وقيل هو المعرفة القلبية[٩]؛ فهنالك معرفة عقلية وأُخرى قلبية، وكلاهما يُطلق عليهما عنوان الفهم، ولعل المعرفة والعلم هما أقرب لمعنى الفهم لغةً، وهذا ما نبَّه له العلامة الطبأطبائي[١٠].

وقد ورد هذا الاستعمال في القرآن مرةً واحدةً فقط، وهو قوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ ٧٨ فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَ﴾[سورة الأنبياء: ٧٨ -٧٩]، أي: فعرّفناها وعلَّمناه -والمراد هنا القضية والحكم والحكومة[١١] -لسليمان، ونظراً لكون التلقِّي من قبل الأنبياء بواسطة الوحي فإنَّ المعرفة القلبية أرجح في المقام من المعرفة العقلية؛ فإنَّ المعارف الوحيانية تُودعُ في القلوبِ وتعيها العقولُ وتُبلِّغُها الألسن.

وهنا يرى صاحب المفردات أنَّ الفهم هيئة للإنسان بها يتحقق معاني ما يحسن، يقال فهمت كذا؛ وقوله تعالى: ﴿فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَ﴾، إما بجعل الله له من فضل قوة الفهم ما أدرك به ذلك، أو ألقى ذلك في روعه، أو أوحى إليه وخصه به؛ وأفهمته إذا قلت له حتى

بن عبد الله الزركشي: ج ١ ص١٣»؛ نعم، هنالك كلمة يتيمة ويسيرة للغزالي يظهر منها إنه يُفرِّق بين الفهم والتفسير، حيث يقول: (القرآن شرح ذاته -تعالى -وأفعاله وصفاته، وهذه العلوم لا نهاية لها، وفي القرآن إشارة إلى مجامعها، والمقامات في التعمق في تفصيله راجع إلى فهم القرآن، ومجرد ظاهره التفسير لا يشير إلى ذلك). إحياء علوم القرآن، لأبي حامد الغزالي: ج١ ص٢٨٩.

(٨) انظر: كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي: ج٤ ص٦١.

(٩) انظر: لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي: ج١٢ ص٤٦٠.

(١٠) الميزان في تفسير القرآن، للسيد العلامة محمد حسين الطبأطبائي: ج٢ ص٢٤٨.

(١١) انظر: التبيان في تفسير القرآن، للشيخ الطوسي: ج٧ ص٢٦٨؛ تفسير القرطبي، محمد بن أحمد القرطبي: ج١١ ص٣٠٧.

تصوره[١٢].

والذي يبدو أنَّ عملية الفهم يوجد فيها نوعٌ من التأنّي والتروّي، فيقال: فهَّمْتُه الدرس، أي علَّمتُه الدرسَ شيئاً فشيئاً، وعليه ففهم القرآن يعني تعلمه واستيعابه شيئاً فشيئاً.

الفهم الاصطلاحي: لم نعثر على تعريف دقيق أو حدّ صريح له؛ إلا أنَّ هنالك مضموناً عاماً مُستفاداً من التعريف الاصطلاحي للتفسير؛ لِما تقدَّم من استعمالهما في معنى واحد أو متُقارب؛ ممَّا أدَّى إلى تعميق فكرة الترادف بينهما؛ وقد استعمل الفهم مُؤخَّراً بمعنى القراءة المعاصرة، فيُقال فلان صاحب قراءة، أي: صاحب فهم خاص به.

والفهم بحسب ما نراه: عملية إجرائية تعتمد مجموعة مقدَّمات علمية ومعنوية تهدف الى الوصول إلى المضامين الحقيقية للنصّ القرآني[١٣]؛ والمراد بالمقدَّمات العلمية جميع الأدوات والقواعد التفسيرية، كما أنَّ المراد بالمقدَّمات المعنوية جميع المقدَّمات والقواعد التأويلية؛ ونظراً لكون التفسير يُعالج الظاهر القرآني فقد عبَّرنا عنه بالمقدَّمات العلمية، ونظراً لكون التأويل يُعالج الباطن القرآني فقد عبَّرنا عنه بالمقدَّمات المعنوية؛ ولا يُراد بالمعنوية جانب المعنى في قبال اللفظ؛ وإنما نُريد به ما تحتاج اليه من مقدمات تقف بنا على مستويات معينة من بطون القرآن في مراتبها الرئيسية الثلاث (الإشارة واللطائف والحقائق)؛ والتي من ضمنها الخلوص والتزكية وصلاح النفس.

نعم، إنَّ المُفسِّر ينال مرتبة دانية من مراتب فهم القرآن الكريم، كما أنَّ المؤوِّل ينال مرتبة أعلى من مرتبة المفسِّر من مراتب الفهم، وأما من تمكَّن من الجمع بين المرتبتين التفسيرية والتأويلية

(١٢) انظر: مفردات ألفاظ القرآن، للعلامة الراغب الأصفهاني: ص ٣٨٦.

(١٣) إنَّ هذا التعريف الاصطلاحي من مختصات هذه المقالة؛ وقد انتهينا إليه بعد دراسة وتحقيق وتأمّل.

فإنه يكون قد نال مرتبة عالية جداً من مراتب الفهم.

والخلاصة: أنَّ فهم القرآن عملية إجرائية لا تُرادف التفسير أو التأويل، وإنما هي أشرفُ مرتبةٍ معرفياً منهما.

الفهم في الاصطلاح القرآني:

إنَّ الفهم في الاصطلاح القرآني- والذي يمثل الفهم الحقيقي للقرآن- هو الوقوف الفعلي على تعاليمه بتدبر، فلا يكفي مُجرد العلم به، أو مُجرد فَهم مرادِه، وإنما لابد من التدبر به والعمل بمقتضياته، فالفهم القرآني لا ينتهي عند وصول المعلومة للذهن، فذلك مجرد مقدمة لهدف أسمى وهو تحرك القلب والوجدان باتجاه الفعل، ولهذا الفهم القرآني مراتب ودرجات، تبدأ بمرتبة الانفعال بالنصّ القرآني، وتمرّ بمرتبة التحرّك باتجاه الفعل، وتنتهي بمرتبة التحرّك من خلال الوعي القرآني لا الوعي الشخصي والفردي.

وعليه فالامتياز الذي يُحقِّقه التعريف الاصطلاحي للفهم قرآنياً على تعريفنا الاصطلاحي للفهم هو جنبة العمل بما فهمناه من القرآن؛ ولعل من وجوه قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [سورة محمد: ٢٤]، هو: ألا يعملون بالقرآن بعد فهمه، ولذلك لا يُعد فهمهم للقرآن فهماً حقيقياً له؛ لأنَّ الفهم هنا يكون بمعية العمل.

مفردة (المراتب) لغة واصطلاحاً:

الرتب: ما أشرف من الأرض كالدَّرَج. تقول: رَتَبَةٌ ورَتَبٌ، كقولك دَرَجة ودَرَج، ويجمع على رتب، كما يقال: درج سواء. والرَّتَبة واحدة من رَتَبات الدرج ورتبته ورتبته سواء. والمرتبة: المنزلة عند الملوك ونحوها. وترتب فلان: أي علا رتبة، أي درجة[١٤].

والرتبة: المنزلة، وكذلك المرتبة؛ والمرتبة: المرقبة، وهي أعلى الجبل؛ والمراتب في الجبل والصحاري،

(١٤) انظر: كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ): ج ٨ ص ١١٥؛ معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ): ج ٢ ص ٤٨٦، باب: (رتب).

وهى الأعلام التي ترتب فيها العيون والرقباء[١٥]. والمرتبة أيضاً: المنزلة الرفيعة، ومنها قيل للمراتب: المراتب، وهي على بزنة: «مفعلة» من رتب الرجل: إذا انتصب قائماً، عند أرادة الغزو والحج وغيرهما من العبادات الشاقة[١٦]؛ وجمعها: مراتب، على زنة: «مفاعل»؛ وقد حُكي عن النبيﷺ: (من مات على مرتبة من هذه المراتب بعث عليها يوم القيامة)، أي: من رباط أو حج أو غير ذلك[١٧].

وعليه فالرتبة والمرتبة والمراتب لغـــــوياً لُوحظ فيها معنى السُّلَّمية والارتقاء والعلو والمنزلة الرفيعة، فالدرج أو السلَّم أو السلالم فيها رتب ومراتب، تبدأ بالدرجة الدانية وتنتهي بالعالية، وبينهما مراتب.

المراتب اصطلاحاً: لا تفترق كثيراً عن المضامين اللغوية لها، فهي السلالم والمنازل والمقامات التي يتبوّؤها القرَّاء، وحيث إننا نلحظ الجنبتين المعرفية والمعنوية في قراءة النصّ، فإنَّ المراتب الملحوظة هي المراتب المعرفية والمعنوية في القرآن الكريم.

وأما فيما يتعلَّق بالصناعة الفنية في فهم القرآن فإنَّ مراتبية الفهم فيه يُمكن أن تُلحظ من زوايا:

- **الزاوية الأولى**: مراتبية الفهم بلحاظ النصّ القرآني.
- **الزاوية الثانية**: مراتبية الفهم بلحاظ قارئ النصّ.
- **الزاوية الثالثة**: مراتبية الفهم بلحاظ أدوات الفهم.

أما بلحاظ النصّ القرآني ففي القرآن نصوص تتفاوت في سعتها المعرفية، فآية الكرسي مثلاً تشتمل على مطالب عُليا تتعلَّق بالمعرفة الأسمائية، قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٥]، فالله اسم علم

(١٥) انظر: الصحاح تاج اللغة، إسماعيل الجوهري: ج١ ص١٣٣؛ لسان العرب، لابن منظور: ج ١ ص ٤٠٩ -٤١١.

(١٦) انظر: الفائق في غريب الحديث، للعلامة جار الله محمود الزمخشري: ج ٢ ص ١٥.

(١٧) مسند أحمد بن حنبل، للإمام أحمد بن حنبل: ج ٦ ص ١٩؛ المستدرك، للحاكم النيسابوري: ج ٢ ص ١٤٤.

للذات المقدسة قد أُجملت فيه الأسماء والصفات، وهذا الإجمال تمَّ تفصيله أولاً بقوله: ﴿ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾، والْحَيُّ اسم جامع للأسماء والصفات الذاتية، والْقَيُّومُ اسم جامع للأسماء والصفات الفعلية؛ في حين لو أخذنا نصَّاً آخر من قبيل: ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ فَٱعۡبُدُوهُۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ﴾ [سورة الأنعام: ١٠٢]، نجد الانتقال من الإجمال في قوله: ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡۖ ﴾ إلى تفصيل محدود جداً في صفة محدودة من الصفات الفعلية، وهو قوله: ﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾.

وأما بالنسبة للزاوية الثانية (مراتبية الفهم بلحاظ قارئ النصّ) ففي المثال السابق نجد أنَّ من قرأ هذا النصّ القرآني وكان ينطلق من رؤية كلامية أو فلسفية مشائية فإنه سوف يُقدِّم مستوى من القراءة محدوداً بمبانيه الكلامية أو الفلسفية، فيتحدَّث عن العينية وغير العينية في وصفه للصفات الإلهية، في حين نجد أصحاب مدرسة الحكمة المتعالية والعرفاء يتحدثون في هذه الصفات عن معانٍ أُخرى تتعلَّق بالمظهرية.

وأما بالنسبة للزاوية الثالثة (مراتبية الفهم بلحاظ أدوات الفهم) فيُمكن تقريب الفكرة من خلال عرض بعض الأدوات، فهنالك ما يُسمَّى بالأساليب التفسيرية، من قبيل الأُسلوب المفرداتي، والأُسلوب الجُملي التجزيئي، والأُسلوب الموضوعي، ولا ريب بأنَّ لكل أُسلوب معطياتٍ تختلف من حيث العمق المعرفي عن الآخر، فالنتائج التفسيرية للمفردات تمثل مرتبة من مراتب الفهم الدانية قياساً بما تقدِّمه النتائج التفسيرية على المستوى الجُملي التجزيئي، وهكذا نجد نتائج المُستوى الجُملي يمثل مرتبة دانية المعطى التفسيري للأسلوب الموضوعي.

مراتب الفهم قرآنياً:

تقدَّم في الفهم بالاصطلاح القرآني أنَّ للفهم القرآني مراتب ودرجات، وأُولى هذه المراتب هي مرتبة الانفعال بالنصّ القرآني؛ والثانية مرتبة التحرك

باتجاه الفعل، وعندما يتحرَّك باتجاه الفعل تبدأ مرتبة أُخرى وهي التحرك من خلال الوعي القرآني لا الوعي الشخصي والفردي.

التفسير والتأويل وعلاقتهما بالفهم:

التفسير لغـــة: الإيضاح والتبيين، مأخوذ من الفسر، بمعنى الإبانة وكشف المغطى[18]، فسير إبانة وكشف للمغطّى، وأمّا في الاصطلاح فقد وقع اختلاف فيه[19]، إلاّ أنّ هنالك جامعاً مشتركاً يتمثل بالموضوع الذي تدور حوله جميع مسائل التفسير، وهو القرآن الكريم، فهو مادّة البحث التفسيري، ولكونه كلام الله سبحانه فانّ العملية التفسيرية ستعنى بمعرفة وتبيين[20] المراد من كلامه سبحانه في حدود القرآن، وفي حدود المكنة البشرية على حدٍّ تعريف الفناري[21]؛ والسعة المعرفية للمفسّر.

إنَّ هذا التعـــريف المُتصيَّد هو ما نُطلق عليه بالتعريف الاصطلاحي التقليدي، والمنظور فيه الرؤية العامة للعملية التفسيرية، والذي لم تُلحظ فيه -بحسب الارتكاز التفسيري- الحركة الامتدادية على المساحات

(١٨) انظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن (تفسير الثعالبي) عبد الرحمن بن محمد الثعالبي: ج١ ص٤٠؛ القاموس المحيط، للشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: ج ٢ ص ١١.

(١٩) من جملة ما عُرّف به التفسير أنه: (بيان معاني الآيـات والكشف عن مقاصدها ومداليلها). الميـزان في تفسير القرآن، للسيد العلامة محمد حسين الطبأطبائي: ج١ ص٣.
وهذا التعريف رغم جودته إلاّ أنّه يغفل مقاصد السور التي لها لحـاظ تفسيري بما هي وحدة نصّية غير ما تقدّمه آياتها مستقلة، كما أنّه يغفل حقيقة الترابط بين الآيات والسور في رسم موقف لا يمكن التوصّل إليه بنظرة تفسيرية تجزيئية. وأيضاً: (هو إيضاح مراد الله تعالى من كتابه العزيز). البيان في تفسير القرآن للسيد الخوئي: ص ٣٩٧. ولعلّ أفضل تعريف له هو: (ما يبحث فيه عن مراد الله تعالى من قرآنه المجيد). مجمع البيان في تفسير القرآن، للشيخ الطبرسي: ج ٦ ص ١٥٩.

(٢٠) عنينا بالمعرفة عالم الثبوت، وبالتبيين عالم الإثبات.

(٢١) انظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، للشيخ الطبرسي: ج ١ ص ١٨.

الثلاث للأساليب التفسيرية المشهورة، والمتمثلة بالتفسير المفرداتي والتجزيئي والموضوعي؛ وبالتالي فهو غير التعريف الذي نلتزم به؛ الذي نمنحه اصطلاحاً جديداً.

التفسير في اصطلاحنا: بمعية ما تقدَّم من التفسير الاصطلاحي التقليدي فإننا نشترط قيداً إضافياً لبلوغ المعنى الذي نرتئيه للتفسير، حيث لابدَّ من عرض النتائج التفصيلية للنصّ المقروء على مستوى المفردات والجُمل والموضوع، وهذا ما يتكفَّل به كل من التفسير المفرداتي اللغوي والتفسير التجزيئي الجُملي والتفسير الموضوعي؛ فإذا ما انتهى البحث التفسيري عند واحد من الأساليب الآنفة دون مُراعاة الأُسلوبين الآخرين ولو بالضمن فإنَّ المفسِّر لا يعدو التفسير الاصطلاحي العلمائي التقليدي، وهو عنوان محدود، ومعنونه قاصر عن انطباق عنوان المُفسِّر عليه في ضوء ما تشترطه هذه الدراسة من ضرورة الإلمام وإعمال الأساليب الثلاثة للاتصاف بعنوان المُفسِّر؛ والذي يُمكن أن نصطلح عليه بالتفسير الخاصِّي.

وفي ضـــوء ذلك ستترتب عندنا نتائج مهمة، أهمّها:

١. إنَّ المصنَّفات التفسيرية التي لم تتوفَّر على المعطيات التفسيرية للأساليب التفسيرية الثلاثة تكون فاقدة لعنواني لتفسير والمُفسِّر بالمعنى الخاصِّي، وإن كانت مُتوفِّرة على المعنى التقليدي.

٢. إنَّ المصنَّفات التفسيرية التي لم تتوفَّر على المعطيات التفسيرية الثلاثة إنما تعكس مستويات مُتدنية من مراتب الفهم، لأنَّ الفهم الاصطلاحي الذي نتبنَّاه يعتمد على مقدَّمتين، الأُولى علمية تتعلَّق بالتوفِّر على جميع المعطيات التفسيرية التي تتكفَّل بها الأساليب الثلاثة، والثانية معنوية تتعلَّق بالتوفِّر على جميع المعطيات التأويلية؛ فمن لم يرتقِ إلى مستوى جمع وتحصيل المعطى التفسيري الخاصِّي فإنه لا تصل به النوبة إلى الفهم الاصطلاحي الذي نفترضه، والذي نُسمِّيه بالفهم العلمي أيضاً.

٣. إنَّ النتائج المعرفية للتفسير التقليدي غير الخاصِّي ستبقى عاجزة عن تقديم رؤية مُتكاملة عن الموقف القرآني النهائي تجاه الإشكاليات المُثارة والتي يُراد من القرآن التصدِّي للإجابة عنها.

٤. نعـــــم، ربما يُقال بأنَّ التفسير الموضوعي غالباً ما يكون مُتوفِّراً على نتائج الأُسلوبين التفسيريين المفرداتي والموضوعي، فلا معنى لاشتراط الجمع بين الأساليب الثلاثة.

٥. وجوابه هو أننا قد نبَّهنا إلى أنَّ البحث التفسيري إذا ما انتهى عند واحد من الأساليب الآنفة دون مُراعاة الأُسلوبين الآخرين ولو بالضمن فإنَّ المفسِّر لا يعدو التفسير الاصطلاحي التقليدي، وعليه فإذا اشتمل التفسير الموضوعي على معطيات المفرداتي والتجزيئي فإنه يكون تفسيراً بالمعنى الخاصِّي.

المراد من التأويل في اصطلاحنا:

هنالك خطان أساسيان يرسمان أبجديات وشرائط فَهم القرآن[٢٢]، وخط ثالث يتعلَّق بأبجدية مزج النتاج التفسيري والتأويلي؛ أما الخط الأول فهو أدوات التفسير بمناهجه المُعتبرة وأساليبه الثلاثة، وهو ما نطلق عليه بالأبجدية الأُولى للفهم؛ وأما الخط الثاني فإنَّه يتمثل بالتأويل؛ وهو ما نطلق عليه بالأبجدية الثانية للفهم؛ وبغية اكتمال الصورة الإجمالية لخطوط أبجديات فهم القرآن ينبغي التعرّض لمقولة التأويل، وبيان ما نلتزم به في هذه الدراسة. لأنّ نظريات التأويل الأربع فيها تفاصيل كثيرة، فإننا سنقف على مرادنا منه.

(٢٢) استعملنا اصطلاح الأبجدية لتقريب أهمية هذه الشرائط، وكلمة الأبجدية مأخوذة من الحروف العربية الأربعة الأُولى، وهي: (ألف، باء، جيم، دال)؛ وإنما عبَّرنا عن شرائط الفهم التفسيرية والتأويلية بالأبجدية لعدم إمكان فهم القرآن من دونها، كما هو حال الكلمات العربية حيث لا يمكن كتابتها وقراءتها وفهمها من دون أبجديتها؛ كما أنَّ هنالك هدفاً آخر وهو الإشارة إلى أنَّ شرائط الفهم هي من أوليات الفهم كما أنَّ حروف العربية من أوليات صناعة الكلمات.

التأويل عندنا: هو الوقوف على خلفيات الأشياء الظاهرة، ودرك الحقيقة المحكية فيها بواسطة الظواهر.

بعبـــارة أُخرى: هو معرفة المناشئ القريبة والمتوسطـــة والبعيدة للأُمور الظاهرية، والتي من جملتها النصوص القرآنية، فتأويلها معرفة مناشئها الحقيقية القريبـــة والمتوسطة والبعيدة؛ والمـــراد من القريبة منها خصوص الإشارات، ومن المتوسطة خصوص اللطائف، ومن البعيدة خصوص الحقائق؛ وهذه الإشارات واللطائف والحقائق لا نهاية لأمدها بحسب المكنة البشرية ومقتضيات الممكن، لأنَّ القرآن مجلى معرفي ومعنوي إطلاقي للأسماء الحسنى لله تعالى.

فمن قال بأنّ التأويل هو عين التفسير فإنه ستنتفي الحاجة إلى التأويل، ومن يرى أن التأويل هو الوقائع الخارجية اللاحقة للنص (رأي ابن تيمية) فستضيق المساحة التأويلية فيه، كما أنَّ جملة من معطياته ستبقى دون ثمرة عملية، فيما إذا كانت مجرد إخبار عن حوادث ماضية كفتنا مؤونتها المدونات التاريخية والنتاج التفسيري للنص المقروء. وأما بالنسبة للتأويل بمعنى الوجه الأخير أو المرجوح أو غير الظاهر في النص (الأقرب للقول بالمجاز)، وهو قول المشهور، أو بمعنى الحقائق العينية السابقة على النص، أي نظرية الخزائن (نظرية الطبأطبائي) فإنّ الحاجة فيهما إلى التأويل ستكون جادّة ومثمرة، ولا ريب بأنَّ قول الطبأطبائي هو الأوجه، ولكنه بحاجة إلى بيانات أكثر وأعمق.

وأما فيما نتبنَّاه في التأويل فإنَّ الحاجة للتأويل لا انقضاء لها أبداً، لإطلاقية المُتجلِّي فيه من جهة، ولانفتاح الدوائر المعنوية الكبرى المتمثلة بالإشارة واللطائف والحقائق.

الفرق بين فهم القرآن وتفسيره وتأويله:

في ضوء المعطيات الآنفة يكون قد اتضح الفرق بين الفهم الاصطلاحي للقرآن وبين تفسيره وتأويله، ولا نحتاج هنا سوى توكيد أصل الفكرة

تاركين التفصيل فيها إلى الرجوع إلى كتابنا (مراتب فهم القرآن)[٢٣].

إنَّ النتاج التفسيري منذ انطلاقته الأُولى وإلى يومنا هذا عادة ما نجده مُنبثقاً من نظرة أُحادية في المنهج والأُسلوب التفسيريين، فكانت -ولا زالت -صبغة التفسير التجزيئي هي السائدة والحاكمة في الوسط التفسيري، كما أنَّ منهج التفسير الروائي هو الأكثر تواجداً وحضوراً في النتاج التفسيري، رغم أنَّ التفسير الاجتهادي ظلّ هو المزاحم الأكبر له تأريخياً، وأن تفسير القرآن بالقرآن قد اختطف بريق التفسير الروائي في العقود القليلة الأخيرة، ولكن ذلك المزاحم العتيد، والمزاحم الجديد لم يخرجا من إشكالية التخندق والتسوّر في دوائر ضيقة جداً، فبقي المزاحمان العتيد والجديد نسبياً أسيري النظرة الأُحادية، وهكذا في سائر المناهج الأُخرى التي حاول دعاتها حصر فهم القرآن بها.

ولذا فما ندعو له هو الخروج من هذا التخندق التفسيري المتوارث على صعيدي المنهج والأسلوب ثم مزج النتاج التفسيري بالنتاج التأويلي للخروج برؤية كاملة يُمكن معها حيازة فهم النصّ القرآني، ففهم النصّ القرآني تقصر عنه المناهج منفردةً، كما أنها تقصر مجتمعةً أيضاً في صورة الحصر بأُسلوب تفسيري معين، كما أنَّ ذلك كلَّه يقصر أيضاً عن فهم النصّ من دون تأويله، كما أنّ فصل التناجين التفسيري والتأويلي يقطع الطرق أمامنا لفهم النصّ بصورته الغائية.

مراتب فهم القرآن وهوية قارئ النصّ:

للفهم مراتب كثيرة، ويمكن إجمالها في المراتب العامة، وهي:

١. مرتبة فهم القرآن في ضوء المفردات القرآنية.
٢. مرتبة فهم القرآن في ضوء الجمل القرآنية.
٣. مرتبة فهم القرآن في ضوء الموضوعات والنظريات القرآنية.
٤. مرتبة فهم القرآن في ضوء تأويل

(٢٣) مراتب فهم القرآن، الدكتور طلال الحسن، الناشر: مؤسسة العرفان للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ، طبع دار القارئ، بيروت.

المفردات القرآنية.

٥. مرتبة فهم القرآن في ضوء تأويل الجمل القرآنية.

٦. مرتبة فهم القرآن في ضوء تأويل الموضوعات والنظريات القرآنية.

٧. مرتبة فهم القرآن في ضوء مزج النتاج التفسيري والتأويلي.

٨. مرتبة فهم القرآن بلحاظ المتكلِّم (صاحب النصّ).

٩. مرتبة فهم القرآن بلحاظ قارئ النصّ.

١٠. مرتبة فهم القرآن بلحاظ شرائط الفهم.

١١. مرتبة فهم القرآن بلحاظ النصّ القرآني المقروء.

الفصل الثالث/

المبحث السابع:

مرتبة فهم القرآن بلحاظ قارئ النصّ:

وأما هوية قرَّاء النصّ القرآني- بشكل عام -فتنحصر بين مراتب ثلاث، هي:

أولاً: مرتبة حملة الثقافة العامة، وهم ممَّن لم يطّلعوا على أدوات التفسير وعلوم القرآن، فتكون علاقتهم بالقرآن وفهمه من قبيل علاقتهم بسائر العلوم الأُخرى، لديهم تصورات عامة، وهي مرتبة السواد الأعظم قرَّاء القرآن، ويدخل فيهم القرّاء التقليديون والحفظة، ومعظم الأكاديميين.

ثانياً: مرتبة حملة الثقافة الخاصة بالتفسير وعلوم القرآن، ولكنهم لم يبلغوا درجة الاجتهاد والتخصّص في التفسير وعلوم القرآن، وهؤلاء يمتلكون رصيداً معلوماتياً جيداً يسمح لهم بفهم كلمات المُفسِّرين، فيكونون أشبه بالمقلدِّين ممَّن نال مرتبة التفقّه في الدين، ولكنهم لم يصلوا إلى مرتبة الاجتهاد والفهم التخصّصي؛ ويدخل فيهم الكُتَّاب والتدريسيون في مجال التفسير وعلوم القرآن، وقليل من الأكاديميين.

ثالثاً: مرتبة حملة التخصّص الحقيقي في قراءة النصّ، وهؤلاء على ثلاثة أقسام؛ وهي:

١. مرتبة المتخصّص في مجال التفسير لا غير؛ وهي على ثلاث مراتب، الأُولى مرتبة التفسير المفرداتي، والثانية مرتبة

التفسير التجزيئي الترتيبي، والثالثة مرتبة التفسير الموضوعي.

٢. مرتبة المتخصّص في مجال التأويل لا غير، وهي على ثلاث مراتب أيضاً، فهنالك -كما تقدَّم- تأويل مفرداتي وتأويل جُملي وتأويل موضوعي، وبحسبها تختلف مراتب المؤوِّلين.

٣. مرتبة المتخصّص في مجالي التفسير والتأويل، وهي على قسمين، الأُولى مرتبة من لم يرتق إلى مقام الجمع والمزج بين النتاجين؛ ومرتبة من ارتقى إلى ذلك المقام السامي.

شرائط فهم القرآن:

أهم شرائط فهم القرآن هي الإلمام بالأبجديات الثلاث، وهي:

١. أبجديات التفسير.
٢. أبجديات التأويل.
٣. أبجديات المزج بين التفسير والتأويل.

أبجديات التفسير:

١. الإيمان بوحدة النصِّ القرآني، و وحدة الموقف القرآني.
٢. الالتزام بتعـــــدد المعاني ومراتبية المصداق.
٣. الالتزام بمراتبية الفهم.
٤. معرفة كون النتاج التفسيري لكل معصوم عليه السلام هو الأولى في زمانه، فلا يلغي ما قبله من عرض المعصوم السابق عليه، ولا يلغيه عرض المعصوم اللاحق.
٥. معرفة النصوص الفاعلة والمُتفاعلة «الخلايا القائمة والخلايا النائمة»، والفصل بينهما نظرياً وعملياً.
٦. إنَّ للقرآن الكريم طرفين وجوديين، هما عالم اللفظ وعالم الخزائن، وهما بتعبير فلسفي مُتعالٍ يُشكلان أرضية الرقيقة (عالم اللفظ)، وسقف الحقيقة (عالم الخزائن).

أبجديات التأويل:

١. الاعتقـــــاد بوجود عالم الخزائن والحقائق، وأنَّه لا يُطال إلاّ بالكشف وطهارة القلب.
٢. للقـــــرآن مراتب ثلاث تُشكِّل موضوعة التأويـــــل، الإشارة واللطائف والحقائق.
٣. إنَّ الوصول إلى التجلّي الأسمائي والصفاتي الأعظم لله سبحانه في

كتابه المعظم يكمُن في المراتب التأويلية القائمة على أساس التحقُّق لا التحقيق، والتحقّق هو الانطباع بالشيء وليس مجرد دركه.

٤. طهارة القلب من الشوب وتزكيته من الأدران.

٥. التقوى في العمل ظاهراً وباطناً.

٦. الإقرار بالعبودية المحضة لله سبحانه قولاً وعملاً.

٧. ومن خلال هذا الإجمال يتضح أنَّ شرائط الفهم المؤلفة من مجموعة أبجديات تفسيرية وتأويلية، يُمكن عنونتها أيضاً بالتفسير والتأويل أيضاً، ويمثل التفسير المستوى الأول من مستويات شرائط الفهم، كما أنَّ التأويل سيمثل المستوى الثاني من شرائط الفهم.

أبجدية المزج بين التفسير والتأويل:

إنَّ المزج بين النتاجين لا يعني إذابة النتاجين أو إلغاء الهوية التفسيرية والهوية التأويلية للنصّ المقروء، وإنما هي مرحلة ثالثة يرتقي فيها قارئ النصّ إلى أعلى مراتب الفهم، أو إلى السقف المعرفي الذي دون التفسير والتأويل المأخوذين بصورة مستقلة؛ ولذلك فإنَّ خصوصية التفسير محفوظة، كما أنّ خصوصية التأويل محفوظة أيضاً، ولا يصح لقارئ النصّ الانتقال إلى مرحلة المزج بين النتاجين قبل الفراغ من بيان النتاجين التفسيري والتأويلي معاً.

إذن فالمزج ليس تذويباً للنتاجين، وليس إلغاءً لهما، كما أنه ليس مرحلة مستقلة عن النتاجين السابقين، وإنما هو محاولة الوصول إلى قراءة جامعة من خلال الجامع المشترك الحاكي عنهما.

تنبيه: إنَّ المعني بعملية الجمع بين النتاجين التفسيري والتأويلي لابدَّ أن يكون محرزاً لملكتي التفسير والتأويل معاً، فلا يصح لأيٍّ أحد أن يأخذ نتاجاً تفسيراً لمُفسِّر ما، ونتاجاً تأويلياً لمؤول ما، ثم يقوم بالبحث عن الجامع المشترك بينهما، فالمسألة ليست تلفيقية، وإنما هو مجال معرفي عالٍ جداً، لا يخوض غماره إلاّ من درج في عالم التفسير وعالم التأويل معاً.

نعـــم، إذا كان القائم بالعملية التلفيقية واقفاً على شروط التفسير والمفسّر، وشروط التأويل والمؤوّل، وقادراً على استنباط الجامع المشترك فله أن يستعين بالنتاج التفسيري والتأويلي للآخرين.

آلية المزج بين النتاجين التفسيري والتأويلي:

وهنا تكمن المكنة الفعلية التي عليها قارئ النصّ تفسيراً وتأويلاً، حيث لابدَّ له أن يخرج بنتيجة توفيقية غير متناقضة بين النتاجين التفسيري والتأويلي، بمعنى أنَّ المحصلة التفسيرية تحتمل الأبعاد التأويلية لها، كما أنَّ المحصلة التأويلية تحتمل الأبعاد التفسيرية أيضاً، وهذه الاحتمالية الملحوظة من جهتين لا تعني التحميل على النصّ، وإلاّ صار تفسيراً وتأويلاً بالرأي الشخصي الممنوع شرعاً، ولذلك يحتاج القارئ المتخصّص إلى آليةٍ علميةٍ وعمليةٍ تُمكِّنه من تحقيق ذلك الهدف الغائي، والخروج بمحصلة واحدة ونهائية، وأما الآلية فتكمُن في ثلاث خطوات، هي:

الخطوة الأُولى: البحث عن جامع مشترك عـــام للنتاجين التفسيري والتأويلي معاً.

الخطوة الثانية: تحديد نسبة ارتباط الجامع المشترك إلى كلا النتاجين، فإنَّ كانت النسبة للنتاج التأويلي طاغية عليه بنحو يضعُف معها الارتباط بالنتاج التفسيري، فإنَّه لابدَّ من البحث عن جامع آخر، وإن كان الجامع للنتاج التفسيري أقرب بما لا يمنع انطباقه على النتاج التأويلي، كان له ترجيح، وإن كانت نسبة الارتباط متقاربة كان هو الأرجح من جميع العناوين الأُخرى المحتملة.

تنبيه: كلَّما ابتعد الجامع المشترك عن مضمون ومحصلة النتاج التفسيري كلَّما قلّ احتمال إصابته وبعُد ترجيحه، والعكس بالعكس.

الخطوة الثالثة: في صورة عدم وجود جامع مشترك بين النتاجين التفسيري والتأويلي، فإنَّ القارئ سيكون أمام أمرين، لابدَّ من سلوك أحدهما:

الطريق الأول: إعادة النظر في

التناجين معاً، لاسيَّما التناج التأويلي، فإنه الأكثر احتمالاً للخطأ.

الطريـــــق الثاني: إذا كانت نتيجة إعادة المراجعة نفس المحصلة السابقة من التنافي والتعارض، فإنَّ الراجح هو التمسّك بالتناج التفسيري، نظراً لارتفاع نسبة الخطأ في التناج التأويلي، ويكون التناج التأويلي في مرتبة السكوت عنه، وعندئذٍ يكون التناج التفسيري هو المحطة الأخيرة التي انتهى إليها قارئ النصّ في نظرية الفهم، إلاّ مع وجود رواية صحيحة تُؤكِّد وتُصحِّح نتاجه التأويلي، وهذا مع ندرته، إلاّ أنه سوف يرفع من نسبة الالتزام بالتناج التأويلي، ويُخرجه من مرتبة السكوت عنه، دون إلغاء التناج التفسيري، فيكون الفهم النهائي ذا مرتبتين، مرتبة التناج التفسيري، ومرتبة التناج التأويلي المدعوم بالرواية الصحيحة.

وعندئذ لا يصحّ إدّعاء جامع مشترك بين التناجين، لظهور التعارض، وعدم المكنة من إلغاء أحد التناجين، فالتفسير مُستدل عليه بحسب الفرض، والتأويلي تعبدي بحسب الدعم الروائي له.

نعم، يُمكن للتناج التأويلي المدعوم برواية صحيحة أن يكون داعياً عن البحث عن جامع مشترك منطبق على التناج التأويلي بحسب الفرض، ليجد له المصداق الأقرب في نتاجه التفسيري من خلال إعادة قارئ النصّ تفسيراً بمعية الجامع المشترك، وهذا العمل التتبعي وإن كان فيه خطورة كبيرة تكمن في تطويع الظاهر إلى حاكمية الجامع، إلاّ أنه لا يخلو من فائدة معرفية كبيرة، لاسيَّما مع الأخذ بعين الاعتبار احتمالية النصّ وليس التحميل، وقد عرفت الفرق.

تنبيـــــــه: بالنسبة للكشوفات والتجلِّيات، حتى مع فرض وصولها إلى مرتبة القطع واليقين فإنها ليست بحجَّة إلاّ على صاحبها، لأنَّها وسيلة ثبوتية وليست إثباتية، أو قل بأنها وسيلة إثباتية شخصية لا يُمكن أن تتجاوز مساحة الرائي، وبالتالي فإنَّ على القارئ الذي أُكرم بالكشف والتجلِّي للحقائق القرآنية أن يبحث عن وسائل إثباتية

من القرآن الكريم أو السنة الشريفة أو الدليل العقلي القطعي، وإلاّ فإنه مأمور بالسكوت؛ إذا لا حُجّة له بتصديق غيبياته، كما هو واضح.

جدير الذكر أنَّ انتماء المحكم القرآني إلى عالم الظاهر والتفسير، وانتماء المتشابه إلى عالم الباطن والتأويل، ووجود قاعدة إرجاع المتشابه للمحكم، للضامنة من الضلال، بل والاهتداء إلى الصراط المستقيم[٢٤]، كل ذلك يجعلنا على مقربة كبيرة من قاعدة المزج بين التناجين التفسير والتأويلي، فإرجاع المتشابه للمحكم هو نوع مزج قريب ممّا نحن فيه، إلاّ أنَّه يعنَى بفهم المتشابه، ونحن نعنَى بالوصول إلى المحصلة النهائية للنصّ المقروء.

لماذا المزج بين التناجين التفسيري والتأويلي:

للمزج بين التناجين أسباب منطقية وموضوعية، وهي:

١. حفظ نظرية الفهم من الزيغ، فما لم نصل إلى الجامع المشترك الأعلائي الحاكي عن الظاهر والباطن معاً نكون على خطر عظيم من الزيغ، لاسيَّما عند الركون للنتاج التأويلي فحسب، فتلك أرض رمـــــالها مُتحركة، تزّل فيها الأقدام، وتجفّ فيها الأقلام.

٢. إنَّ التفرد بالنتاج التفسيري لا يُعطي صورة نهائية عن مرادات النصّ التي تتجاوز الظاهر بمسافات كبيرة، كما أنَّ التفرّد بالنتاج التأويلي هو الآخر لا يرسم النتائج النهائية للمراد من النصّ، بل يجعل القارئ غير المعصوم على مقربة كبيرة من الوقوع في الخطأ والزيغ.

٣. للوصول إلى الهدف الغائي من أصل العملية التفسيرية والتأويلية، والذي لا يتحقّق إلاّ بالوصول إلى المحصلة النهائية للتناجين، والذي لا نجد أمامنا طريقاً آخر غير المزج المعرفي بينهما، فتكون المحصلة هي فهم القرآن، وليس مجرد تفسيره أو تأويله.

(٢٤) انظر: وسائل الشيعة، للحرّ العاملي: ج ٢٧ ص ١١٥ ح ٢٢.

ملاحظـــــات عامة حول الأخطاء التاريخية:

وهنـــــا أودّ أن أسجل بعض الملاحظات التي تساعدنا في الخروج من تلك الأخطاء التاريخية، الآنفة الذكر، وهي:

١. ينبغي لنا استشعار الحرية الفكرية في أعماقنا، وأن نتخلّص من العبوديات المفتعلة، عبودية المناصب، وعبودية الأسماء، وعبودية الناس، وهذا ما يحتاج منا إلى قناعة وشجاعة وإقدام.

٢. ينبغي لنا التخلّص من بعض الأخلاقيات الخاطئة، من قبيل ما أُسميه بالتقوى غير المبرّرة، والتي كثيراً ما تمنعنا من الرصد والنقد، وتجعلنا نعيش حالة مريرة من التناقض الداخلي، التي لا نقبض فيها على دين ولا على علم.

٣. لابدّ من التمركز في دائرة الرصد والنقد، والتي يكون فيها القائم بعملية فهـــــم القرآن موجوداً، والخروج من تعبوية التلقي والفقد، التي يكون فيها المقصود مفقوداً.

٤. وأخيراً نحتـــــاج الى أن نتعلّم فنّ التفكير الجماعي الذي يقع في قبال السلوك الجمعي، فالتفكير الجمعي يجعل منا منظومة متكاملة، وأما السلوك الجمعي يجعل من أصحابه قروداً متطابقة في الحركات والسكنات.

المصـــــادر:

- إحياء علوم القرآن، لأبي حامد الغزالي.
- الأصول من الكافي، للشيخ الكليني.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي.
- البيان في تفسير القرآن، للسيد الخوئي.
- التبيان في تفسير القرآن، للشيخ الطوسي.
- تفسير القرطبي، محمد بن أحمد القرطبي.
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن (تفسير الثعالبي) عبد الرحمن بن محمد الثعالبي.
- الصحـــــاح تاج اللغة، إسماعيل

الجوهري.
- الفائق في غريب الحديث، للعلامة جار الله محمود الزمخشري.
- فهم القـــــرآن الحكيم... التفسير الواضح حسب ترتيب النزول، للدكتور محمد عابد الجابري.
- فهم القرآن ومعانيه، لأبي عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي.
- فهم القرآن... دراسة شاملة في رؤى الإمام الخميني المنهجية في فهم وتفسير القرآن، جواد علي كسَّار.
- القاموس المحيط، للشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي.
- كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، للشيخ الطبرسي.
- مراتب فهم القرآن، الدكتور طلال الحسن.
- المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري.
- مسند أحمد بن حنبل، للإمام أحمد بن حنبل.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا.
- مفردات ألفاظ القرآن، للعلامة الراغب الأصفهاني.
- مقالة: الجـــــابري وتفسيره فهم القرآن الحكيم، مقالة للدكتور أحمد بوعود.
- الميزان في تفسير القـــــرآن، للسيد العلامة محمد حسين الطبأطبائي.
- وسائل الشيعة، للحرّ العاملي.